دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة ظاهرتي الفقر والبطالة في مصر(خلال الفترة من ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٢١)

إعـــــــداد

أ.د/ شريف محمد علي

استاذ الاقتصاد والمالية العامة
ونائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب
جامعة مدينة السادات

أ / إيهاب السيد نعيم إسماعيل

باحث دكتوراه اقتصاد

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية

كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

المجلد الخامس عشر - العدد الرابع – ديسمبر ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقًا لنظام APA:

علي، شريف محمد؛ إسماعيل، إيهاب السيد نعيم، (٢٠٢٣)، "دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة ظاهرتي الفقر والبطالة في مصر (خلال الفترة من ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٢١)"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٥ (٤)، ٦٣٣- ٦٥٢.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر العلاقة بين التمويل متناهي الصغر ومعدلي الفقر والبطالة في مصر، وكان تساؤل الدراسة هو؛ إلى أي مدى أثبت التمويل المتناهي الصغر جدواه في مجال مكافحة ظاهرة الفقر ومكافحة البطالة في مصر؟، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي التحليلي لما يمتاز به من قدرة على توفير البيانات وتفسيرها والوقوف على دلالتها، و المنهج القياسي والذي يرتكز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية، من خلال نماذج قياسية مختلفة بهدف قياس أثر التمويل متناهي الصغر على معدل البطالة ومعدل الفقر في مصر للفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٢١، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها؛ وجود علاقة قوية بين التمويل متناهي الصغر ومعدلات الفقر، فكلما زادت معدلات التمويل متناهي الصغر وزاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وزاد الإنفاق الحكومي؛ فإن هذا يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر في مصر، بينما كلما ارتفع معدل التضخم وكذلك ارتفع سعر الفائدة الحقيقي أدى ذلك إلي ارتفاع معدل الفقر، كما أنه كلما زادت معدلات التمويل متناهي الصغر وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وزاد معدل الإنفاق الحكومي وزاد أيضا الإنفاق على التمويل الرأسمالي (الاستثمار) انخفض معدل البطالة في مصر، بينما كلما ارتفع معدل التضخم وارتفع أيضا سعر الفائدة الحقيقي زاد معدل البطالة في مصر، كما أنه يتأثر كل من معدلي الفقر والبطالة بمجموعة من المتغيرات الأخرى بالإضافة إلى التمويل متناهي الصغر مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحجم الإستثمار والإنفاق الحكومي والتضخم وأسعار الفائدة.

الكلمات المفتاحية:
دور التمويل متناهي الصغر، المشروعات متناهية الصغر، ظاهرتي الفقر والبطالة، التمويل متناهي الصغر.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع؛ فقد تناوله الباحث من خلال هذه الدراسة، وتكونت الدراسة من ستة أقسام وهي:

القسم الأول: المقدمة والإطار العام للدراسة .

القسم الثاني: الإطار العام للتمويل متناهي الصغر.

القسم الثالث: واقع التمويل متناهي الصغر في مصر.

القسم الرابع: ظاهرتي الفقر والبطالة في مصر.

القسم الخامس: الإطار التطبيقي للدراسة.

القسم السادس: النتائج والتوصيات.

أولاً: المقدمة والإطار العام للدراسة:

١ـ المقدمة:

يمثل كل من الفقر والبطالة أهم المشكلات وأخطرها التي تهدد كثير من دول العالم خاصة الدول النامية والاقتصادات الناشئة والتي تعمل كل الحكومات حتى الدول المتقدمة على حلها من خلال وضع الخطط والإستراتيجيات والسياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية، كما تهدف الحكومات إلى زيادة معدلات النمو والاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة الشاملة وزيادة معدلات الاستثمار وضبط معدل التضخم وتوفير فرص العمل، يعد التمويل متناهي الصغر للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من الأساليب الناجحة في تنمية الفرد والمجتمع من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لما يتحقق من آثار إيجابية كبيرة له، إذا ما نفذ بصورة وطريقة سليمة وبأسسه المعروفة والمتعارف عليها عند أهل هذه الصناعة، حيث إنه يشجع العمل الحر عن طريق توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة حسب الميول والافكار الاقتصادية الشخصية.

وتستخدم الدول النامية ومن ضمنها مصر التمويل متناهي الصغر بهدف توفير الموارد المالية للمشروعات متناهية الصغر وذلك بهدف توفير فرص العمل من خلال المشروعات والعمالة المصاحبة بما أن العمل هو رأس المال الأساسي للفقراء، وبالتالي فإن استحداث أكبر عدد ممكن من فرص التمويل والتدريب واكتساب المهارات يساعد على ردم الفجوة بين الفرص المتاحة للفقراء والفرص المرتقبة. ومن الضروري التصدي للعقبات التي تعترض فرص التدريب وانسيابه والعمل على توسيع فرص التدريب على الاستخدام الذاتي واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين نظام الوصول للمهن التقليدية وغير التقليدية من مؤسسات التمويل الرسمية وغير الرسمية، وهذا يساعد على نمو الأعمال وتنويع أنشطتها. كما يهدف التمويل الأصغر إلى توفير الأموال من أجل الاستثمار في الأعمال الصغيرة، ثم الخروج بالأشخاص من دائرة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي. فضلاً عن تحقيق الانتشار وتعتبر الاستدامة مجرد وسيلة لتحقيق هذه الغاية وليست غاية في حد ذاتها. حيث تتوقف قيمة الاستدامة على مدى ما تجلبه لعملاء التمويل الأصغر من منافع[١].

[١] البنك المركزي المصري، استراتيجية دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (التجارب الناجحة لبعض دول العالم في مجال دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر)، بحث، القاهرة، ٢٠١٤.

٢- مشكلة الدراسة:

ترى بعض الدراسات التنموية المهتمة بمجال التمويل متناهي الصغر وقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، أن هذا النوع من التمويل لم يكن له تأثير قوي على تخفيض معدلات الفقر والبطالة في كثير من الدول النامية ومن ضمنها مصر.[٢]

٣- هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر العلاقة بين التمويل متناهي الصغر ومعدلي الفقر والبطالة في مصر.

٤- تساؤل الدراسة:

يتمثل تساؤل الدراسة في؛ إلى أي مدى أثبت التمويل المتناهي الصغر جدواه في مجال مكافحة ظاهرة الفقر ومكافحة البطالة في مصر؟

٥- فروض الدراسة:

أ- يعد التمويل متناهي الصغر أداة فاعلة لمكافحة ظاهرة الفقر في مصر لتمكينه الفئات الفقيرة والمهمشة من ممارسة مشاريع مصغرة مدرة للدخل.

ب- يساهم التمويل متناهي الصغر في تقليل معدل البطالة في مصر من خلال توفير فرص عمل وخاصة لقطاع الشباب.

ت- يتأثر كل من معدلي الفقر والبطالة بمجموعة من المتغيرات الأخرى بالإضافة إلى التمويل متناهي الصغر مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحجم الإستثمار والإنفاق الحكومي والتضخم وأسعار الفائدة.

٦- أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في التعرف على دور التمويل متناهي الصغر وأثره في التخفيف من حدة ظاهرتي الفقر والبطالة في مصر خلال الفترة من عام (١٩٩٧) وحتى عام (٢٠٢١)، وإبراز مدى قدرة هذا النوع من التمويل في دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وخفيض معدلات الفقر والبطالة؛ وذلك من خلال دراسة وتحليل هذا الدور لفترة زمنية طويلة، ومن ثم تتيح هذه الدراسة للباحثين ومتخذي القرار القدرة على التنبؤ بما يمكن أن يحققه التمويل متناهي الصغر في مصر خلال الفترة القادمة إذا ما وجه بالشكل السليم في إطار الشروط التي توصلت إليها الدراسة.

ب- الأهمية العملية:

حيث تتطرق هذه الدراسة إلى تحليل دور دور التمويل متناهي الصغر وأثره على تخفيض معلات الفقر والبطالة في مصر والمشكلات التي تواجه قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر، ومن ثم استخلاص هذه المشكلات وتصنيفها وتحليلها، ثم الوصول إلى الحلول المناسبة لها من خلال ما توصل إليه البحث من نتائج، وذلك من خلال كل من المصادر الثانوية والأولية المتعلقة بموضوع البحث.

٧- حدود الدراسة:

أ- الحدود الزمنية للدراسة:

تمت الدراسة على الفترة الزمنية من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٢١ أي خلال ٢٥ عام الماضية حيث أن هذه الفترة هي التي حدث بها تطور كبير في قطاع التمويل متناهي الصغر وقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بشكل عام في مصر، كما أن هذه الفترة تتميز بوضوح البيانات ودقتها وتجميعها.

ب- الحدود المكانية للدراسة:

تناولت الدراسة دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة ظاهرتي الفقر والبطالة في مصر.

---

[٢] عمر خفاجي، ماذا بعد التمويل متناهي الصغر: كيف يمكن للتمويل أن يدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر؟، بحث، معهد بحوث الريف والمجتمع المحلي، جامعة جلو سيسترشاير، المملكة المتحدة.

٨- منهجية الدراسة:

أ- المنهج الوصفي التحليلي :

وسوف يتم من خلال هذا المنهج وصف وتحليل البيانات الثانوية المتعلقة بموضوع البحث من خلال المراجع التي سوف يعود إليها الباحث مثل الكتب ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه والأبحاث والمقالات والدوريات والتقارير والمواقع الإلكترونية الرسمية وذلك للوقوف على الإطار النظري لموضوع البحث.

ب- المنهج القياسي:

والذي سيتم من خلاله عمل نموذج اقتصادي قياسي لقياس أثر العلاقة بين كل من التمويل متناهي الصغر وظاهرتي الفقر والبطالة وطبيعة العلاقة بينهم وأثرهم على مجموعة من المتغيرات الأخرى.

٩- الدراسات السابقة:

تتمثل أهم الدراسات السابقة فيما يلى :

أ- شرين بشرى غالى توما, دور التمويل متناهي الصغر في تخفيف حدة الفقر – أهمية التوازن بين كل من الأداء الاجتماعي والاستدامة المالي لمؤسسات التمويل متناهي الصغر, ٢٠١٤ :[٣]

حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التمويل متناهي الصغر يواجه تحديات أساسية تتمثل في الوصول إلى الفقراء بأعداد كبيرة، وتمكينهم من الخروج من دائرة الفقر، وإنشاء مؤسسات مالية مستدامة، ويتطلب ذلك التوازن بين الاستدامة المالية لمنظمات التمويل متناهي الصغر والأداء الاجتماعي لعدم الانحراف عن الرسالة الأساسية لتلك المنظمات, ولقد خلصت الدراسة لوجود تأثير إيجابي ضعيف للتمويل متناهي الصغر على حياة المقترضين في عدد من الجوانب المختلفة. كما خلصت الدراسة إلى أن الأداء المالي لمنظمات التمويل متناهي الصغر يمتاز بالربحية والاستدامة في حين أن الوصول إلى الفقراء مازال ضعيفاً وبالتالي لا يوجد توازن بين الأداء المالي والأداء الاجتماعي لتلك المنظمات.

ب- فتحي حسن عوض حسين, التمويل متناهي الصغر وسبل تيسيره, ٢٠١٢ :[٤]

حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: محدودية دور البنوك التجارية في تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر، ومحدودية الخدمات المتاحة في السوق المصري للتمويل متناهي الصغر والتي تقتصر فقط على الإقراض، وانخفاض مستوى الوصول والانتشار لخدمات التمويل متناهي الصغر المقدمة من خلال المنظمات غير الحكومية، وعدم الاستفادة من الهيئة القومية للبريد، وعدم قيام القطاع الخاص بأي دور في مجال التمويل متناهي الصغر ومحدودية الخدمات المتاحة في السوق المصري للتمويل متناهي الصغر، وعدم ملائمة الإطار القانوني للتمويل متناهي الصغر في مصر، وضعف ومحدودية الكوادر البشرية الأزمة للنهوض بقطاع التمويل متناهي الصغر في مصر.

---

[٣] شرين بشرى غالى توما, دور التمويل متناهي الصغر في تخفيف حدة الفقر – أهمية التوازن بين كل من الأداء الاجتماعي والاستدامة المالي لمؤسسات التمويل متناهي الصغر – دراسة تحليلية للحالة المصرية, رسالة دكتوراه, قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة , القاهرة , ٢٠١٤.

[٤] فتحي حسن عوض حسين, التمويل متناهي الصغر وسبل تيسيره, رسالة دكتوراه, قسم الاقتصاد والمالية العامة– كلية الحقوق – جامعة حلوان , حلوان ٢٠١٢.

ج- محمد شفيع إبراهيم محمد المغير, التمويل المصرفي للصناعات ومتناهية الصغر في مصر – الواقع والمستقبل, ٢٠١٦ : [٥]

حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن من أهم المشاكل التي تواجه التمويل المصرفي للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر هى كالتالي: مشاكل تتعلق بجانب الطلب (الصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر) ومن أهمها: إن غالبية تلك الصناعات تعمل في إطار الاقتصاد غير الرسمي، وافتقار أصحاب تلك الصناعات (وخاصة الشباب وصغار المنظمين) إلى الخبرات اللازمة لنشطاتهم، وافتقار تلك الصناعات إلى الكثير من المقومات التي تؤهلها للحصول على التمويل المصرفي، ومشاكل تتعلق بجانب العرض (المصارف) ومن أهمها افتقار النظام المصرفي المصري إلى القدرات المؤسسية الفعالة وارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع تكلفة ومخاطر إقراض تلك الصناعات، ومشاكل تتعلق ببيئة الأعمال في مصر ومن أهمها: عدم التيقن بشأن سياسات الحكومة بسبب عدم وجود رؤية اقتصادية واضحة المعالم وعدم وجود معلومات حول فرص التمويل المتاحة وضعف الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع المالي المصري.

د- مروة أحمد سامى الفقي, قياس أثر الوصول إلى التمويل في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة – دروس مستفادة من مصر والاتحاد الأوربي, ٢٠١٦ : [٦]

حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ضرورة التأكيد على الدور المحوري الذى تلعبه المنشأة الصغيرة في معظم البلدان المتقدمة والنامية على سواء واعتبارها أداة فعالة للحد من البطالة وتشغيل الشباب وحديثي التخرج ذكورا وإناثا, وتوصى الدراسة بأهمية زيادة التنسيق بين الوزارات المركزية والإدارات المحلية لمواجهة المعوقات البيروقراطية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة, ويجب تحقيق استقرار في المناخ الاقتصادي من خلال مراعاة موقف المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند إصدار قوانين جدية أو قرارات تؤثر على المشروعات, وتوفير أساليب أكثر مرونة لسداد القروض وتخفيض أسعار الفائدة عليها، وقد أوصت الدراسة بالعمل على توافر الموارد الهامة لإقامة المشروعات وتسهيل الإجراءات التنظيمية وتخفيض الضرائب؛ لكى يقبل الشباب للعمل بهذه المشروعات، والعمل على تدريب الشباب وإمدادهم بالمعارف والمعلومات واستثمار قدراتهم في تنفيذ هذه المشروعات.

ه- أثر التمويل متناهي الصغر في مصر: دراسة مسحية، ٢٠٠٨ : [٧]

حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التمويل متناهي الصغر في مصر يسير بنجاح في إطار الدور المخطط له أن يؤديه فمؤسسات التمويل متناهي الصغر تمثل تقريبًا المصدر الخارجي الوحيد للتمويل المتاح للفقراء النشطين اقتصاديًا، وقد أدى التمويل متناهي الصغر إلى زيادة الإيرادات والاستثمار في الأعمال والمشروعات لعملائه، كما أسهم في الشعور الكلي الإيجابي بتحسن أنماط الحياة والتقدير الإيجابي للذات عند أصحاب المشروعات متناهية الصغر، وفوق ذلك فإنه بمقارنة نتائج هذه الدراسة للأثر مع الدراسات المثيلة، وجد أن قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر يحقق نتائج مماثلة بل وأفضل من بعض الحالات مقارنة ببلدان أخرى في الإقليم, وأخيرًا تبين من هذه الدراسة أنه بمساعدة العملاء على بناء مشروعات أقوى، وبمساعدتهم على الانتقال من أنشطة الكفاف أو سد الحاجة الضرورية إلى مستوى المشروعات متناهية الصغر الفعالة، يصبح الأثر الإجمالي للتمويل متناهي الصغر ذا جدوى أكثر، كما يصبح العملاء قادرون على الخروج من دائرة الفقر والمساهمة بشكل ملموس في التنمية الاقتصادية في مصر.

---

[٥] محمد شفيع إبراهيم محمد المغير, التمويل المصرفي للصناعات ومتناهية الصغر في مصر – الواقع والمستقبل, رسالة ماجستير, قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة المنصورة, المنصورة ٢٠١٦.

[٦] مروة أحمد سامى الفقي, قياس أثر الوصول إلى التمويل في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة – دروس مستفادة من مصر والاتحاد الأوربي, رسالة ماجستير, قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة– القاهرة ٢٠١٦.

[٧] أثر التمويل متناهي الصغر في مصر: دراسة مسحية، ٢٠٠٨، مؤسسة بلانت فاينانس مصر بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ووزارة المالية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والوكالة الكندية وغيرها.

و- إيهاب طلعت الشايب، أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)، ٢٠٢١: [٨]

حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التمويل متناهي الصغر يساعد على زيادة دخل الفئات الفقيرة في المجتمع، وكما يساهم في رفع وتحسين المستوى الصحي للأسرة الفقيرة على الرغم من وجود علاقة سلبية بين تمويل المشروعات المتناهي في الصغر والمستوى التعليمي للأسرة، وربما يرجع هذا إلى اضطرار الأسرة إلى إجبال بعض أو كل أولادهم على العمل في سن مبكرة لتحسين دخل الأسرة, وقد أشارت الدراسة إلى العلاقة السلبية كذلك بين تمويل المشروعات الصغيرة ومستوى سكن الأسرة وربما يرجع ذلك إلى أن معظم ما يتوفر من دخل للأسرة يتم صرفه على تغطية الاحتياجات الأساسية من مأكل وملبس وعلاج.. إلخ، وحتى إذا ما استطاعت الأسرة توفير مبلغ مالي زائد عن الحاجة فغالبًا ما يتم ادخاره لمواجهة أية أزمات طارئة, وقد أكدت الدراسة على أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساهم بشكل مباشر في دوام المشروع، وأنه بدون إتاحة هذا التمويل سوف تتعرض معظم المشروعات إما للتوقف أو الفشل، كما أكدت الدراسة على أن التمويل متناهي الصغر يساعد المشروعات بشكل مباشر على زيادة رأس مال المشروع، ومن ثم زيادة احتمالات توسع وكبر حجم المشروع في المستقبل.

ز- سلوى محمود أبو ضيف أحمد، دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر: دراسة كمية، ٢٠١٦: [٩]

حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التمويل متناهي الصغر يلعب دور إيجابي في محاربة الفقر والبطالة، وتوفير فرص العمل بما يساهم في زيادة الدخل وتحقيق التنمية الشاملة والمستديمة، ليس فقط في الدول النامية والآخذة في النمو ولكن أيضًا في الدول المتقدمة على حدٍ سواء, كما أشارت الدراسة من خلال البحث الكمي ازدياد محفظة القروض النشطة بوحدة واحدة في مؤسسات التمويل متناهي الصغر تؤدي إلى خفض معدلات البطالة بمقدار معين، مما يدل على العلاقة العكسية بين زيادة التمويل وانخفاض البطالة، إلا أن الدراسة أشارت أيضًا إلى وجود علاقة طردية بين عدد المقترضين النشطين ومعدل البطالة في مصر، وقد فسرت الدراسة هذه النتيجة غير المتوقعة إلى أنها ترجع إلى أسباب مهمة منها توجيه خدمات التمويل متناهي الصغر إلى أشخاص غير مستهدفين حيث قد توجه الخدمات نحو أشخاص يستهدفون القروض متناهية الصغر لاستخدامها لأغراض استهلاكية أكثر منها إنتاجية

ح- عمر خفاجي، ماذا بعد التمويل متناهي الصغر: كيف يمكن للتمويل أن يدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر؟، ٢٠٢٠: [١٠]

حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الوكالات الدولية مثل مجموعة البنك الدولي ووكالة بالتنمية الدولية التابعة للأمم المتحدة قد تسرعت في الاحتفاء بنموذج بنك "جرمين" والترويج له والذي يقوم على فكرة مبسطة مفادها أن مجرد توافر القروض متناهية الصغر تولد دخلاً كافيًا للفقراء لانتشالهم من براثن الفقر، وأن مؤيدو التمويل متناهي الصغر التجاري (شركات التمويل متناهي الصغر الخاصة والبنوك التجارية) الهادفين إلى الربح من خلال وضع أسعار فائدة مرتفعة إلى حد كبير أنها ضرورية لأن القروض متناهية الصغر محفوفة بالمخاطر أكبر من قروض الشركات الكبيرة. وترى الدراسة أن هذا الادعاء ليس صحيحًا بشكل كامل حيث لا يمكن لمستوى المخاطر أن يبرر الفرق الشاسع في أسعار الفائدة على القروض بين القروض الكبيرة ومتناهية الصغر ، وقد استندت الدراسة إلى وجود أدلة عملية على أثر التمويل متناهي الصغر وأنه لا يحسن المستوى المعيشي للمقترضين ذوي الدخل المنخفض، بل وقد يكون له تداعيات سلبية شديدة على دخلهم ورفاهم، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للنساء، حيث تمثل النساء في الوقت الحالي أكثر من نصف المقترضين في إطار التمويل متناهي الصغر حيث يحصلن على مبالغ أصغر من

---

[٨] إيهاب طلعت الشايب، أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير المهني في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٢١.

[٩] سلوى محمود أبو ضيف أحمد، دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر: دراسة كمية، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، بحث، مجلة أماراباك، المجلد السابع، العدد٢٢، القاهرة، ٢٠١٦.

[١٠] عمر خفاجي، ماذا بعد التمويل متناهي الصغر: كيف يمكن للتمويل أن يدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر؟، بحث، معهد بحوث الريف والمجتمع المحلي، جامعة جلو سيسترشاير، المملكة المتحدة.

القروض بأسعار فائدة أعلى مقارنة بالقروض الممنوحة للرجال، وقد شكلت النساء أكثر من (٩٢٪) من عملاء الإقراض الجماعي في مصر.

١٠- التعليق على الدراسات السابقة:

وقد إستهدفت أغلب هذه الدراسات التعرف على أثر التمويل متناهي الصغر على عينة صغيرة من أصحاب المشروعات متناهية الصغر والفئات المستهدفة, بالتطبيق على عينة أيضاً من مؤسسات التمويل متناهي الصغر في محافظات معينة أو عدة محافظات وخلال فترة زمنية قصيرة, أو دراسة دور إحدى القطاعات في توفير التمويل متناهي الصغر في مصر, كما إعتمدت هذه الدراسات على برنامج التحليل الإحصائي (spss) مما لايعطي نتيجة دقيقة تتسم بالشمولية عن حالة قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر ككل, إلا أن هذه الدراسة تتناول تقييما شاملا لدور التمويل متناهي الصغر في التخيف من حدة ظاهرتي الفقر والبطالة في مصر وذلك خلال فترة (٢٥) عاماً بداية من عام (١٩٩٧) وحتى عام (٢٠٢١), كما يتطرق إلى بناء نموذج اقتصادي قياسي عن طريق برنامج **E-views10** الأكثر دقة لقياس أثر التمويل متناهي الصغر على الفقر والبطالة في مصر ومدى العلاقة بينهما في ظل مجموعة من المتغيرات بينهم وذلك كله بالتركيز على فترة زمنية طويلة (٢٥ عاماً) منذ عام (١٩٩٧) إلى عام (٢٠٢١)، حيث تتميز هذه الفترة بتوفر البيانات وتجميعها ووضوحها.

ثانياً: التعريف بالتمويل متناهي الصغر:

يشير مصطلح "التمويل متناهي الصغر" أو" التمويل الأصغر" إلى توفير الخدمات المالية وهى في المقام الأول الإقراض والأوعية الادخارية التي تقدم للعملاء من الفقراء الناشطين اقتصاديًا غير القادرين بصفة عامة على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية[١١], وقد تعددت مفاهيم التمويل متناهي الصغر إلا أنها جميعا تدور حول معنى واحد، ويعرف التمويل متناهي الصغر على أنه: "تقديم الخدمات المالية إلى ذوى الدخل المتدني، والذين قد يتم استثنائهم من نظام التمويل الرسمي"[١٢]، فتعرف التمويل متناهي الصغر بأنه " تلك الخدمات والمنتجات المالية المختلفة التي تستهدف الفئات ذات الدخل المحدود والمنخفض وتشمل هذه الخدمات الإقراض والتأمين والإدخار وتحويل الأموال بما يلائم احتياجات وقدرات هذه الفئات, وهو كل تمويل لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية في المجالات وبالقيمة التي يحددها مجلس إدارة الهيئة"[١٣], وقد عرف القانون المصري المشروعات متناهية الصغر بأنها: هي كل مشروع يقل حجم أعماله السنوي عن مليون جنيه، أو كل مشروع حديث التأسيس يقل رأس ماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال عن (٥٠) ألف جنيه، أما الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية وهى الجهة المسئولة عن مؤسسات التمويل متناهي الصغر في مصر.[١٤]

---

[١١] البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، الإستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٩.

[١٢] سلوى محمود أبو ضيف أحمد، دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر: دراسة كمية، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، بحث، مجلة أماراباك، المجلد السابع، العدد٢٢، القاهرة، ٢٠١٦، ص١٠٧.

[١٣] سلوى محمود أبو ضيف أحمد، دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر: دراسة كمية، مرجع سبق ذكره، ص١٠٨.

[١٤] نفس المرجع السابق

ثالثاً: واقع التمويل متناهي الصغر في مصر:

بلغ عدد المستفيدين من خدمات التمويل متناهي الصغر في مصر نحو ٣,٨ مليون مستفيد بواقع محفظة تمويل قدرها ٣٣,٣ مليار جنيه وذلك بنهاية يوليو ٢٠٢٢، كما بلغت حصة المرأة منهم نحو ٦٠٪ وبواقع ٢,٣ مليون مستفيدة، كما بلغت حصة الشباب من الجنسين المستفيدين من خدمات التمويل نحو ٦٤٪،[١٥] وقد تضاعف عدد مستفيدي التمويل متناهي الصغر بواقع ١,٥ مره من ٢,٥ مليون عميل بمحفظة تمويل بلغت ١٠,٩ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٧ وحتى ٤ مليون عميل بحفظة تمويل ٤٧,١ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٠[١٦]، كما بلغ عدد مؤسسات التمويل متناهي الصغر بنهاية عام (٢٠٢٠) (١٠١١) مؤسسة ما بين شركات وجمعيات ومؤسسات أهلية بإجمالي عدد فروع ١٨٦٨ فرع وعدد منافذ قائمة على التمويل متناهي الصغر ٢٨١٨ منفذا لتقديم خدمات التمويل متناهي الصغر.[١٧]

وقد أدت الدولة في مصر دوراً مهماً ورئيسياً في توفير التمويل متناهي الصغر لمحدودي الدخل النشطين اقتصاديا وأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وذلك من خلال الجهود التي بذلت على المستوي التخطيطي والتشريعي والتنظيمي والتنفيذي والرقابي،[١٨] وقد كان من أهم هذه الجهود هو إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية عام (١٩٩١م) و الذي تحول بعد ذلك إلى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عام (٢٠١٧)؛ وقد تمثل دور كل من الصندوق الاجتماعي وجهاز تنمية المشروعات منذ عام ١٩٩١ وحتي عام ٢٠٢٠ في تقديم الخدمات المالية وغير المالية وعلى رأسها التمويل وتراخيص المشروعات ودراسات الجدوى وبرامج التدريب والاستشارات لصالح المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، حيث قاموا بضخ ٤٩ مليار جنيه تقريبا من عام ١٩٩١ وحتي عام ٢٠٢٠ من ضمنها ٣٠,٣ مليار جنيه فقط خلال الفترة من منتصف عام ٢٠١٤ إلى نهاية عام ٢٠٢٠، وفرت أكثر من ٢ مليون فرصة عمل ومولت أكثر من مليون و ٣٥٠ ألف مشروع تقريبا، كما قدمت خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٢٠ فقط بقيمة ٦,٣ مليار جنيه تقريبا لمشروعات البنية الأساسية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات غير المالية لأكثر من مليون عميل من أصحاب المشروعات.[١٩]

رابعاً: ظاهرتي الفقر والبطالة في مصر:

تعددت تعاريف الفقر ومن أهمها تعريف الأمم المتحدة الفقر في عام (١٩٩٩) على أنه "انعدام الدخل والموارد المنتجة الكافية لضمان مستوى معيشي لائق، ومن مظاهره الجوع وسوء التغذية وسوء الصحة، والوصول المحدود أو المعدوم إلى التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، وانتشار الأمراض والوفيات وانعدام المؤن والسكن غير المناسب، والعيش في بيئة غير آمنة بالإضافة إلى انعدام المشاركة في صنع القرارات في الحياة المدنية والاجتماعية"[٢٠]، ويكشف تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من خلال بحث الدخل والإنفاق للفترة من (٢٠١٩-٢٠٢٠)، أن معدلات الفقر على مدار (٢١) عامًا منذ ١٩٩٩ حتى (٢٠٢٠) استمرت في الارتفاع التدريجي، ولم تنخفض وتتراجع لتنكسر مرة أخرى إلا في عام (٢٠٢٠) فقط، وهو ما رصده بحث الدخل والإنفاق الذي يجريه الجهاز كل عامين, حيث سجلت معدلات الفقر (نسبة الفقراء في مصر) في بحث (١٩٩٩-٢٠٠٠) سجلت (١٦,٧٪) وفي (٢٠٠٤-٢٠٠٥) سجلت (١٩,٦٪)، وفي عام (٢٠٠٨-٢٠٠٩) سجلت (٢١,٦٪) وفي عام (٢٠١٠-٢٠١١) سجلت (٢٥,٢٪) وفي عام (٢٠١٢-٢٠١٣)

---

[١٥] التقارير السنوية للهيئة العامة للرقابة المالية من عام ٢٠٢٠ لعام ٢٠٢٢.

[١٦] تقرير إنجازات الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٠.

[١٧] تقرير إنجازات الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٠.

[١٨] إيهاب محمد عفيفي محمود، أثر الدور الحكومي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية (بالتطبيق على محافظة دمياط)، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا للبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، ٢٠٢٠/٢٠٢١، ص٧٦.

[١٩] تقرير إنجازات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر (٢٠١٤/٧/١-٢٠٢٠/١٢/٣١)، جهاز تنمية المشروعات، إدارة المعلومات- المكتب الفني.

[٢٠] جبريل محمد، الفقر في الوطن العربي، كتاب، ٢٠٠٧، ص ٤٤.

سجلت (٢٦,٣٪) ثم زادت في عام (٢٠١٥) إلى (٢٧,٨٪) ثم قفزت في عام (٢٠١٧-٢٠١٨) إلى (٣٢,٥٪) ثم انخفضت لأول مرة منذ (٢٠) عاما لتصل إلى (٢٩,٧٪) عام (٢٠١٩-٢٠٢٠), وفي عام (٢٠٢٠) سجلت معدلات الفقر في الحضر (٢٢,٩٪) وفي الريف (٣٤,٧٨٪)، وفي المحافظات الحضرية سجلت معدلات الفقر (٢٥,٣٩٪)، بينما في ريف الوجه البحري (٢٢,٦٥٪) وفي ريف الوجه القبلي (٤٨,١٥٪) وفي حضر الوجه البحري (١١,١٦٪) وفي حضر الوجه القبلي (٣٠,٠٢٪).[٢١]

أما البطالة فيمكن تعريفها نظريًا على أنها "الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كافيًا"،[٢٢]وقد مرت نسبة البطالة إلى إجمالي قوة العمل وفقًا لإحصاءات البنك الدولي في مصر بتطورات اختلفت وفقًا للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد خلال الثلاث عقود الماضية، فعلى سبيل المثال في عام (١٩٩٧) كانت نسبة البطالة (٨,٤٪) زادت إلى ٩,٤٪ عام (٢٠٠٢) ثم زادت إلى (١٠,٧٪) عام (٢٠٠٥) ثم ١١,٢٪ عام ٢٠٠٦ ثم انخفضت مرة إلى (٩,٤٪) عام ٢٠١٠ ثم وصلت إلى ١٢٪ عام ٢٠١٢ نتيجة لثورة يناير عام ٢٠١١ ثم زادت إلى (١٣,٢٪) عام (٢٠١٣) نتيجة للاضطرابات السياسية وثورة يونيو عام ٢٠١٣ وما تلاها من اضطرابات أمنية، ثم انخفضت إلى ١٢,٥٪ عام ٢٠١٥ نتيجة لبداية الاستقرار الأمني والسياسي من عام (٢٠١٤)، وقد أشار تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى انخفاض معدل البطالة إلى (٧,٥٪) عام ٢٠٢٠ ثم ٧,٤٪ في عام ٢٠٢١ حيث بلغ إجمالي المتعطلين عن العمل (٢,٢) مليون متعطل منهم ١,٢٨ مليون من الذكور و٩٢٠ ألفًا من الإناث، وسجل تقدير حجم قوة العمل (٣٠)مليون عامل تقريبًا حيث بلغت قوة العمل في الحضر ١٣,٥ مليون فرد بينما في الريف ١٦,٥ مليون فرد، أما على مستوى النوع فقد بلغ حجم قوة عمل الذكور ٢٤,٥ مليون عامل بينما بلغ للإناث ٥,٥ مليون عاملة، كما بلغ معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٢٩ عامًا حوالي ١٥٪ حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب الذكور (١٠,٨٪) والشابات الإناث ٣٥,٩٪ في عام (٢٠٢١)[٢٣].

[٢١] تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (بحث الدخل والإنفاق)، عام ٢٠١٩–٢٠٢٠.

[٢٢] عبدالمطلب عبدالحميد، النظرية الاقتصادية، كتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٧٥.

[٢٣] تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن البطالة عام ٢٠٢٢.

خامساً: الإطار التطبيقي للدراسة:

(نموذج اقتصاد قياسي لقياس أثر العلاقة بين التمويل متناهي الصغر ومعدلي الفقر والبطالة في مصر) :

١- التعريف بالدراسة:

سوف تتناول في هذه الدراسة بناء نموذج اقتصادي قياسي عن طريق برنامج **E-views10** لقياس أثر التمويل متناهي الصغر على الفقر والبطالة في مصر ومدى العلاقة بينهما في ظل مجموعة من المتغيرات بينهم وذلك كله بالتركيز على فترة زمنية طويلة (٢٥ عاماً) منذ عام (١٩٩٧) إلى عام (٢٠٢١)، حيث تتميز هذه الفترة بتوفر البيانات وتجميعها ووضوحها.

٢- منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج القياسي والتحليلي، وكذلك الأسلوب الوصفي لما يمتاز به من قدرة على توفير البيانات وتفسيرها والوقوف على دلالتها، كما ويمكن من جمع أدلة تجريبية من عدد كبير من البيانات الخاصة بالتمويل متناهي الصغر، فضلًا عن استخدام الأسلوب الكمي وتحليل البيانات.

وقد تمت هذه الدراسة بإستخدام برنامج (E-VIEWS 10) وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والذي يخص الجانب النظري، و يتم من خلاله معرفة العوامل التي تؤثر فيها أو تتأثر بها، وهي متمثلة في معدل الفقر ومعدل البطالة ؛كما تعتمد على الأسلوب التحليلي والاستقرائي وتم استخدامهما في الجانب التطبيقي، وبهما يتم معرفة مسبباتها والعناصر المؤثرة فيها من خلال الإحصائيات والوثائق واستخراج المعلومات وتحليل المعطيات؛ المنهج الكمي والذي يرتكز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية، من خلال نماذج قياسية مختلفة وهذا بهدف قياس اثر التمويل متناهي الصغر على معدل البطالة ومعدل الفقر في مصر للفترة من ١٩٩٧ الى ٢٠٢١ م، وذلك للوصول إلى نتائج محددة وفق برنامج (E-VIEWS 10)؛ وذلك عن طريق الآتي:

أ- اختبار استقرار المتغيرات في الدراسة بإستخدام تحليل الإنحدار المتعدد:

يفترض الاقتصاد القياسي أن تكون المتغيرات مستقرة في المتوسط والتباين، لذا يجب دراسة استقرار المتغيرات المستخدمة في القياس، حيث يؤدي إجراء الانحدار بطريقة المربعات الصغرى "OLS" دون التأكد من استقرار المتغيرات إلى ما يعرف بالانحدار الزائف (Spurious Regression) ويمكن التأكد من استقرار المتغيرات، وذلك بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع "Augmented Dickey-Fuller (ADF)"، من خلال ما يعرف باختبارات جذر الوحدة "Unit Root Tests" باستخدام الحد الثابت والزمن.

ب- اختبار التكامل المشترك Co – integration test واختبار السببية:

بعد تحديد درجة التكامل ودرجة التأخر فانه سيتم تطبيق اختبار التكامل المشترك واختبار السببية، تعد طريقة جوهانسون للتكامل المشترك أفضل من طريقة (Engle – granger) عندما تكون متغيرات النموذج أكثر من متغيرين ويهدف هذا الاختبار إلى تحديد التوازن الطويل الأجل بين المتغيرات، ومن شروطه أن تكون جميع المتغيرات مستقرة عند نفس الدرجة.

ج- اختبار جوهانسون (Johansen Co-integration Test) للتكامل المشترك:

بما أن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير متكاملة من نفس الدرجة فإنه لا يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك الذي يحدد العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل.

د- نموذج تصحيح الخطأ (The Error Correction Model-ECM):

فهو يتميز عن نموذج **أنجل غرانجر** بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، كما يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد المعلمة المقدرة في النموذج أكثر اتساقاً من تلك الطرق الأخرى مثل طريقة انجل- غرانجر (Engel Granger 1987) و جوهانسن (Johansen 1988)، واختبار لمدى تحقق التكامل المتزامن بين متغيرات في ظل (ECM) يقدم (Persaran 2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية (القصيرة و الطويلة الأجل) بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر I(0) أو متكاملة من

الدرجة الأولى (١)، أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة، و يمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية.[٢٤]

٥- اختبار السببية لغرانجر(Granger Causality Test):

تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ(التسبب في) متغير آخر، ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بن المتغيرات واتجاهها (أحادي الاتجاه أو ثنائي).

٢- الإطار التطبيقي للدراسة:

أ- قياس العلاقة بين التمويل متناهي الصغر وكل من معدلي البطالة والفقر:

اتفقت الأدبيات الاقتصادية التنموية إلى حد كبير على أن الوصول الى التمويل يلعب دوراً هاماً في تحسين توزيع الدخل من خلال زيادة معدلات التشغيل؛ وبالتالي الحد من معدلات الفقر في كافة انحاء العالم، وهذا ما يدعو الدول أن تكون أكثر نشاطاً وأن تبذل مزيد من الجهود في استخدام التمويل متناهي الصغر كسياسة فعالة للقضاء على مشاكل البطالة والفقر،[٢٥] وتستهدف الدراسة الحالية اختبار تأثير التمويل متناهي الصغر كسياسة لمكافحة البطالة والحد من الفقر في مصر وذلك خلال الفترة الزمنية ١٩٩٧ - ٢٠٢١. فمن خلال الدراسة النظرية والكمية باستخدام اسلوب التكامل المشترك بالتطبيق على الاقتصاد المصري.

وتعتمد الدراسة في جمع البيانات من خلال النشرات والمواقع الالكترونية والدراسات السابقة والكتب والدوريات للحصول على معلومات فيما يتعلق بالجانب النظري. كما تعتمد الدراسة على الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء[٢٦], والبنك المركزي المصري والتقارير السنوية الخاصة به[٢٧], والبنك الدولي للبيانات المفتوحة لدولة مصر[٢٨].

فيما يتعلق بالجانب العملي للدراسة. وتختص الدراسة القياسية باختبار الفرض الرئيسي للدراسة وهو أن التمويل متناهي الصغر دور ايجابي في التخفيف من حدة مشكلة البطالة والفقر في مصر.

ب- توصيف نموذج الدراسة:

لقياس العلاقة بين التمويل متناهي الصغر والبطالة والفقر تم تكوين نموذج قياسي يعتمد على أسلوب التكامل المشترك لتحليل العلاقة طويلة الأجل، تعتمد الدراسة على تقدير النموذج التالي لاقتصاديات التمويل متناهي الصغر والتي سيتم تحليلها بشكل تطبيقي وذلك اعتمادا على الدراسات السابقة:

$$Unemployment_t = \beta_0 + \beta_1 Microfinance_t + \beta_2 GDPP_t + \beta_4 Investment_t + \beta_5 Inflation_t + \beta_6 Interest\ rate_t + \beta_7 Governmental\ expenditure_t + \varepsilon_t \ldots\ldots (1)$$

$$Poverty_t = \alpha_0 + \alpha_1 Microfinance_t + \alpha_2 GDPP_t + \alpha_4 Investment_t + \alpha_5 Inflation_t + \alpha_6 Interest\ rate_t + \alpha_7 Governmental\ expenditure_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث إن:

***المتغير التابع:**

$Unemployment_t$ **معدل البطالة في مصر:** وهو يمثل المتغير التابع للنموذج الأول.

$Poverty_t$**- معدل الفقر في مصر:** وهو يمثل المتغير التابع للنموذج الثاني. نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر.

---

[24]. William H. Greene, **"Econometric Analysis"**, 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654

[٢٥] سلوى محمود أبو ضيف أحمد، دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر: دراسة كمية، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، بحث، مجلة أماراباك، المجلد السابع، العدد٢٢، القاهرة، ٢٠١٦.

[٢٦] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء: https://capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id

[٢٧] **البنك المركزي المصري والتقارير السنوية الخاصة به:**

https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx

[٢٨] **والبنك الدولي للبيانات المفتوحة لدولة مصر:** (https://data.albankaldawli.org/country/egypt-arab-rep)

***المتغيرات المستقلة:**

Microfinance: التمويل متناهي الصغر: ويمثل حجم محفظة التمويل متناهي الصغر، ويقاس بنسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت. هناك اتفاق عام بين الاقتصاديين على أهمية التمويل متناهي الصغر بالنسبة إلى الحد من كل البطالة والفقر، لما للتمويل من دور في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية،[٢٩] ويعد التمويل متناهي الصغر في مصر من أولويات الدولة؛ وقد طبقت الدولة مجموعة من الاصلاحات، في محاولة منها لرفع المشروعات متناهية الصغر في المجتمع، أي تحقيق قاعدة مشروعات قوية تستند إليها في حركتها التنموية[٣٠] وتؤكد الدراسات الاقتصادية على أهمية ثلاث قنوات رئيسية يسهم التمويل من خلالها في حفز النمو الاقتصادي والحد من البطالة والفقر: فالمشروعات متناهية الصغر تزيد من إنتاجية القوى العاملة، مما يرفع مستوى الدخل ويعزز النمو الاقتصادي من خلال تحسين المدخلات وتعزيز العمليات الإنتاجية ورفع مستوى جودة المنتجات كما يسهل انتقال المعرفة واعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة، الأمر الذي يعزز بدوره النمو الاقتصادي[٣١].

GDP per capita -: GDPP : وهو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي.

-الاستثمار ($Investment_t$): ويعد الاستثمار أحد الأسس المهمة في البنيان الاقتصادي لمختلف البلدان باعتباره حجر الأساس لتطور الاقتصاد الوطني، ولذلك أولت الكثير من دول العالم أهمية كبيرة لدور الاستثمار بوصفه واحداً من أبرز ركائز النمو الاقتصادي في الدول لما يؤديه من دعم للادخارات المحلية وزيادة في الطاقة الإنتاجية للبلد فضلا عن انه مصدر للتكنولوجيا الحديثة[٣٢].

-الانفاق الحكومي: وبالنسبة لتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والبطالة والفقر، حيث إن قانون فاجنر wagner's law يرى أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تتجه من النمو الاقتصادي إلى زيادة الإنفاق العام بصفة عامة، في حين أن النظرية الكينزية ترى أن الانفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال المضاعف الكينزي[٣٣].

-التضخم: ويعد المحافظة على معدل نمو مرتفع مع معدل تضخم منخفض من أهم الأهداف الاقتصادية، وتوجد بعض الدراسات التي ترجع ارتفاع النمو الاقتصادي إلى انخفاض التضخم[٣٤].

-أسعار الفائدة : إن من بين ما اهتمت به مختلف النظريات النقدية بدراسته سعر الفائدة، سواء بتحديد مفهومه أو طرق قياسه، ومدى أهميته ودوره ومدى تأثيره في النشاط الاقتصادي، كما يعد سعر الفائدة متغير محوري في بناء وعرض النظريات النقدية المختلفة على مراحل تطورها[٣٥].

---

[٢٩] شيرين بشري غالي، ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس،٢٠٠٦.

[٣٠] إيهاب محمد عفيفي محمود، أثر الدور الحكومي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية (بالتطبيق على محافظة دمياط)، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا للبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، ٢٠٢١.

[٣١] شيماء السيد فاضل الزلاط، قياس مدى كفاءة التمويل الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تطبيقية عن مصر عن الفترة ١٩٩١ إلى ٢٠١٠)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٢.

[٣٢] عبدالمطلب عبدالحميد، النظرية الاقتصادية، كتاب، القاهرة، ٢٠٠٨.

[٣٣] سلوى محمود أبو ضيف أحمد، دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر: دراسة كمية، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، بحث، مجلة أماراباك، المجلد السابع، العدد٢٢، القاهرة، ٢٠١٦.

[٣٤] محمد النجار، التحليل الاقتصادي الكلي، كتاب، القاهرة، ٢٠٠٦.

[٣٥] هبة عبد المنعم والوليد طلحة وطارق إسماعيل، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كتاب، ٢٠١٤.

ج- التحليل الوصفي للمتغيرات:

قام الباحث بإيجاد أهم الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بهدف إظهار خصائصها المميزة على مستوى سنوات عينة الدراسة، وتتضمن تلك الإحصاءات كل من المتوسط والانحراف المعياري والمدى لقيم متغيرات الدراسة.

ونجد أن المتغيرات جميعا تعانى من تقلبات كثيرة من بداية الفترة حتى نهاية الفترة وذلك يرجع الى طول الفترة الزمنية للدراسة.

د- قياس الارتباط بين المتغيرات:

وتعد معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة- والتي تم توضيحها - أساساً مناسباً لاستخدام تحليل الانحدار، وفي اختبار مدي صحة فرضيات البحث، والتي سيتم تناولها في النقاط التالية، لبيان مدى وجود مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة يتم استخدام اختبار Variance Inflated factorial (VIF).

ونجد أنه إذا كانت قيمة (VIF) أقل من ٥ فإنه في هذه الحالة لا يوجد مشكلة ارتباط بين المتغيرات المستقلة نهائيا أما إذا كان تساوى ١٠ وأقل فإنه في هذه الحالة يوجد ارتباط ولكنه لا يسبب مشكلة فإنه يوجد مشكلة Multicollinearity. مما سبق يتضح عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين أي من المتغيرات المستقلة، ماعدا متغير الإيرادات النفطية والذى يرتبط بشدة بأسعار النفط العالمية.

هـ- تحليل إستقرار السلاسل الزمنية بتطبيق اختبار ديكى فولر الموسع لاستقرارية وسكون المتغيرات:

عادة ما يتم اختبار العلاقات السببية بين المتغيرات باختبارات السببية التي طورها جرانجر (١٩٦٩). أولاً، يلزم إجراء تحليل استقرار للسلاسل الزمنية، نظرًا لأن تحليل سببية جرانجر هو تحليل متسلسل زمني. تم إجراء التحليل استقرار السلاسل الزمنية الذي تم تناوله في هذه الدراسة باستخدام اختبار جذر وحدة ديكي فولر المعزز (ADF) الذي طوره Dickey and Fuller (١٩٨١).

من أجل تقدير النماذج لبيانات السلاسل الزمنية تفرض علينا المنهجية المتبعة أن نبدأ أولا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية لمختلف متغيرات النموذج الخاص بهذه الدراسة، ثم دراسة العلاقات طويلة الأجل واختبارات التكامل المتزامن للمتغيرات التي لها نفس درجة التفاضل، بحيث يتم ذلك عن طريق استخدام عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات السلاسل الزمنية، بحيث قمنا بتطبيق هذه الاختبارات على كل متغيرة على حدى وتوصلنا إلى جميع المتغيرات ساكنة عند الفروق الثانية النتائج المبينة في الجدول رقم ٤ بملحق الجداول؛ ومن خلاله نلاحظ أن معدل التضخم وأسعار الفائدة الحقيقية مستقرة عند المستوى، بينما جميع السلاسل الأخرى غير مستقرة في المستوى أي أن هناك مشكلة جذر الوحدة (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، وأصبحت جميع السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى وأصبحت متكاملة من الدرجة الأولى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة).وهذا يرجع لطبيعة تلك المتغيرات.

و- اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality Test):

ويتم اختبار السببية لغرانجر (Test Causality Granger)، والذى تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ (تسبب في)في متغير آخر ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها (أحادي الاتجاه أو ثنائي)[٣٦] (Greene ;٢٠٠٣). وتعتمد كثير من الدراسات التي تستخدم نموذج التكامل المشترك واختبار السببية على اختبار أنجل وجرانجر للسببية " Engel & Granger Causality Test" من أجل تحديد اتجاه السببية، ومن أجل اختبار فرضية وجود هذه العلاقة وتنص فرضية العدم في اختبار أنجل وجرانجر على أن المتغير Y_i لا يؤثر في المتغير X_i. ويستخدم اختبار F من أجل اختبار هذه الفرضيةوباستخدام برنامج views-E **تم التوصل الى النتائج التالية :**

*يوجد علاقة سببية أحادي الاتجاه بين معدل البطالة ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي والانفاق الحكومي والتمويل متناهي الصغر. كما لا يوجد علاقة سببية بين معدل البطالة ومعدل التضخم وسعر الفائدة والتكوين الرأسمالى.

[36]. Greene, W. (1990), Econometric Analysis, New York University , Pearson.

*يوجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين معدل الفقر والتمويل متناهي الصغر، يوجد علاقة سببية أحادي الاتجاه بين معدل الفقر ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي والإنفاق الحكومي.

٣- تقدير النموذج ونتائج الدراسة:

لتحقيق هذا الهدف المتمثل في تقدير النموذج وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة بين التمويل متناهي الصغر ومعدل البطالة ومعدل الفقر، فقد تم استخدام تحليل الإنحدار المتعدد بتطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وباستخدام برنامج E-views، **يمكننا الحصول على النتائج الآتية :**

أ- النموذج الأول:

يمكن القول بأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة قوية إلى حدا ما؛ وذلك من خلال معامل الارتباط (R2: R- squared)، هذا ما يدل على أن النتائج المحصل عليها هي جيدة كما نلاحظ معنوية النموذج من خلال قيمة F الإحصائية، بالإضافة إلى أن معلمات المتغيرات معنوية وإشارتها متوافقة مع النظرية الاقتصادية، هذا ما يبين بأن النموذج قادر على تفسير التغيرات التي تحدث في معدل البطالة، وقدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع.

ويتضح من ذلك النتائج التالية:

١- عند مستوى معنوية ٥٪، نجد أن التمويل متناهي الصغر هو معنوي وعكسي، أي أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين التمويل متناهي الصغر ومعدل البطالة.

٢- عند مستوى معنوية ٥٪، نجد أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي هو معنوي وعكسي، أي أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة.

٣- عند مستوى معنوية ٥٪، نجد أن معدل التضخم هو معنوي وطردي، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين معدل التضخم ومعدل البطالة، وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية.

٤- عند مستوى معنوية ٥٪، نجد ان سعر الفائدة الحقيقي هو غير معنوي وطردي، أي أن هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة الحقيقي ومعدل البطالة ولكنها غير معنوية بين المتغيرين وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية.

٥- عند مستوى معنوية ٥٪، نجد ان معدل الانفاق الحكومي هو غير معنوي وعكسي، أي أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية.

٦- عند مستوى معنوية ٥٪، نجد أن الإنفاق على التكوين الرأسمالي (الاستثمار) معنوي وطردي إحصائيا.

ب- النموذج الثاني:

يعتمد التحليل الإحصائي على أدوات القياس الاقتصادي كاختبار جودة النموذج من خلال مقارنة النتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية والتأكد إن كانت توافقها أو تتناقض معها، فانطلاقا من هذه النتائج يمكن القول بأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة قوية جدا وذلك من خلال معامل الارتباط (R^2: R- squared) والذي يقترب من ١، هذا ما يدل على أن النتائج المحصل عليها هي جيدة كما نلاحظ معنوية النموذج من خلال قيمة F الإحصائية، بالإضافة إلى أن معلمات المتغيرات معنوية وإشارتها متوافقة مع النظرية الاقتصادية، هذا ما يبين بأن النموذج قادر على تفسير التغيرات التي تحدث في معدل الفقر في مصر، وقدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع.

ويتضح من ذلك النتائج التالية:

١- عند مستوى معنوية ٥٪، نجد أن التمويل متناهي الصغر هو معنوي وعكسي، أي أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين التمويل متناهي الصغر ومعدل الفقر، وبالتالي يمكننا قبول الفرض القائل " بوجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين التمويل متناهي الصغر ومعدل الفقر في مصر وذلك عند درجة ثقة ٩٥٪.

٢- عند مستوى معنوية ٥٪، نجد أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو معنوي وعكسي، أي أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين الدخل ومعدل الفقر، وبالتالي يمكننا قبول الفرض القائل

" بوجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الدخل والمتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ومعدل الفقر في مصر؛ وذلك عند درجة ثقة ٩٥٪.

٣- عند مستوى معنوية ٥٪، نجد أن معدل التضخم هو معنوي وطردي، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين معدل التضخم ومعدل الفقر، وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية.

٤- عند مستوى معنوية ٥٪، نجد أن سعر الفائدة الحقيقي هو معنوي وطردي، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين سعر الفائدة الحقيقي ومعدل الفقر، وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية.

٥- عند مستوى معنوية ٥٪، نجد أن معدل الانفاق الحكومي هو غير معنوي وعكسي، أي أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين معدل الإنفاق الحكومي ومعدل الفقر، وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية.

٦- عند مستوى معنوية ٥٪، نجد أن الانفاق على التكوين الرأسمالي (الاستثمار) غير معنوي إحصائيا.

ويستعرض التحليل الاقتصادي تلك النتائج في النقاط التالية:

١- هناك علاقة عكسية بين المتغيرين التمويل متناهي الصغر ومعدل البطالة, ومعنى هذا أنه كلما زاد حجم التمويل متناهي الصغر للمشروعات المستهدفة انخفض بالتالي معدل البطالة في مصر، وتفسير ذلك أن زيادة حجم التمويل متناهي الصغر للمشروعات الجديدة أو القائمة يؤدي إلى التوسع في هذه المشروعات وفتح فروع جديدة لها وشراء المزيد من المعدات والآلات وغيرها من السلع الإنتاجية مما يزيد من الطلب على العمالة.

٢- هناك علاقة عكسية بين المتغيرين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة, ومعنى هذا أنه كلما زادت الدخول كلما انخفض معدل البطالة في مصر، وتفسير ذلك أن زيادة الدخول تؤدي إلى تشجيع العاطلين عن العمل على الالتحاق به وخاصة في ظل حقيقة وجود نسبة كبيرة من العاطلين تفضل حالة البطالة على العمل في ظل أجور ضعيفة ومتدنية.

٣- هناك علاقة طردية بين المتغيرين معدل التضخم ومعدل البطالة, ومعنى هذا أنه كلما ارتفع معدل التضخم أدى ذلك إلى زيادة معدل البطالة في مصر، وتفسير ذلك أن إرتفاع معدل التضخم يؤدي بالتالي إلى تشجيع البنك المركزي على رفع أسعار الفائدة لكبح جماح التضخم مما يؤدي إلى رفع البنوك وشركات ومؤسسات التمويل لفوائد القروض ومصروفات التمويل، مما يؤدي إلى عدم تشجيع المستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات بكافة أنواعها المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على التوسع في مشروعاتهم أو إنشاء مشروعات جديدة، وبالتالي تقليص حجم العمالة لديها أو عدم طلب المزيد من العمالة، مما يؤدي زيادة معدل البطالة، والعكس صحيح.

٤- هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة الحقيقي ومعدل البطالة, ومعنى هذا أنه كلما ارتفع سعر الفائدة الحقيقي أدى ذلك إلى زيادة معدل البطالة في مصر، والعكس صحيح كما ذكر سابقاً.

٥- هناك علاقة عكسية بين المتغيرين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة, ومعنى هذا أنه كلما ارتفع الإنفاق الحكومي تؤدى إلى انخفاض معدل البطالة في مصر، وتفسير ذلك أن زيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية الأساسية والتعليم والتدريب المهني والفني وزيادة الاستثمارات الحكومية في المجالات التي لايقبل عليها القطاع الخاص يؤدي إلى مزيد من الطلب على العمالة مثل المهندسين والفنيين والموظفين وعمال البناء..إلخ، وبالتالي إنخفاض معدل البطالة.

٦- تأثير الإستثمار الإيجابي على معدل البطالة بشكل مباشر، وتفسير ذلك أن زيادة معدل الاستثمار يؤدي بالتالي إلى الطلب على المزيد من العمالة سواء في مشروعات جديدة أو مشروعات قائمة تم توسعتها.

٧- هناك علاقة عكسية بين المتغيرين التمويل متناهي الصغر ومعدل الفقر, ومعنى هذا أنه كلما زاد حجم التمويل متناهي الصغر كلما أدى ذلك إلى انخفاض معدل البطالة في مصر، وتفسير ذلك أن زيادة حجم التمويل متناهي الصغر الموجه للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر المستهدفة والتي يمتلكها ويديرها في الغالب أبناء الطبقات المتوسطة والفقيرة أو ماتطلق عليهم الأدبيات التنموية (الفقراء النشطين اقتصادياً) فإن هذه التمويلات إذا ما وجت بالشكل السليم لصالح التوسع في هذه المشروعات أو إقامة مشروعات جديدة فإن هذا يؤدي إلى زيادة توليد المزيد من الدخل لأصحاب هذه المشروعات مما ينتج عنه رفع مستوى معيشتهم وتحسن أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية.

٨- هناك علاقة عكسية بين المتغيرين الدخل ومعدل الفقر, ومعنى هذا أنه كلما زاد دخل الفرد أدى هذا بالتالي إلى تحسن مستوى معيشته وقدرته على تلبية إحتياجاته الأساسية هو وأسرته أو من يعولهم وخروجه من نطاق خط الفقر، ويؤدي زيادة حجم التمويل متناهي الصغر إلى زيادة حجم الدخل للأفراد المستفيدين.

٩- هناك علاقة طردية بين المتغيرين معدل التضخم ومعدل الفقر, ومعنى هذا أن إرتفاع معدل التضخم يؤدي إلى إنخفاض القوة الشرائية وانخفاض قيمة النقود مع الأفراد مما يؤدي إلى انخفاض قدرتهم على تلبية إحتياجاتهم الأساسية وإعادة ترتيب أولوياتهم الاستهلاكية، وبالتالي إنخفاض مستوى معيشتهم مما ينتج عنه دخول جزء منهم في نطاق خط الفقر، إضافة إلى ذلك فإن إرتفاع معدل التضخم يؤدي إلى عدم قدرة المستثمرين ورواد الأعمال على التوسع في مشروعاتهم أو إقامة مشروعات جديدة وزيادة تكلفة إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى المزيد من ارتفاع الأسعار وبالتالي زيادة معدل الفقر، كما يؤثر إرتفاع معدل التضخم على التمويل متناهي الصغر ويؤدي إلى إنخفاض حجم التمويلات الممنوحة بسبب إرتفاع أسعار الفائدة والمصروفات الإدارية وبالتالي انخفاض الطلب على التمويلات.

١٠- هناك علاقة طردية بين المتغيرين سعر الفائدة الحقيقي ومعدل الفقر, ومعنى هذا أنه كلما ارتفع سعر الفائدة الحقيقي أدى ذلك إلى إرتفاع معدل الفقر في مصر، أن إرتفاع أسعار الفائدة يؤدي عدم إقبال المستثمرين ورواد الأعمال على الحصول على التمويلات اللازمة لإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى تشجيع المستثمرين على زيادة أسعار السلع والخدمات التي ينتجونها حتى تتناسب أو حتى تفوق أرباحهم أسعار الفائدة السائدة في السوق مما يؤدي إلى مزيد من إرتفاع الأسعار وزيادة معدل التضخم وبالتالي زيادة معدل الفقر، كذلك فإن زيادة أسعار الفائدة تؤدي إلى إنخفاض حجم التمويل متناهي الصغر مما يزيد أيضاً من معدل الفقر، كما يؤدي إرتفاع أسعار الفائدة أيضا إلى إنخاض حجم التمويل متناهي الصغر للأسباب السابق ذكرها.

١١- هناك علاقة عكسية بين المتغيرين معدل الإنفاق الحكومي ومعدل الفقر, ومعنى هذا أنه كلما ارتفع الانفاق الحكومي أدى ذلك إلى انخفاض معدل الفقر في مصر، وتفسير ذلك أن زيادة معدل الإنفاق الحكومي وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والتدريب والتأهيل المهني والفني والبنية الأساسية وتقديم الدعم للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يؤدي بالتالي زيادة الطلب على العمالة وزيادة حجم التمويلات الممنوحة؛ مما يرفع من مستوى معيشة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل في المجتمع، ويحسن من مستواهم الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي التقليل من معدل الفقر.

١٢- عدم تأثير الاستثمار على معدل الفقر بشكل مباشر، وتفسير ذلك أن زيادة معدل الاستثمار يؤثر بشكل غير مباشر على معدل الفقر من خلال زيادة الطلب على العمالة وزيادة الدخول وبالتالي إنخفاض معدل الفقر.

سادساً: النتائج والتوصيات:

١-نتائج الدراسة:

١- وجود علاقة قوية بين التمويل متناهي الصغر ومعدلات الفقر، فكلما زادت معدلات التمويل متناهي الصغر وزاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وزاد الإنفاق الحكومي؛ فإن هذا يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر في مصر، بينما كلما ارتفع معدل التضخم وكذلك ارتفع سعر الفائدة الحقيقي أدى ذلك إلي ارتفاع معدل الفقر، إلا أنه لا يوجد علاقة بين الإنفاق على التمويل الرأسمالي (الاستثمار) والتأثير على معدلات الفقر، وهذا مايتفق مع الفرضية الأولى للدراسة التطبيقية وهي أن التمويل المتناهي الصغر أداة فاعلة لمكافحة ظاهرة الفقر في مصر لتمكينه الفئات الفقيرة المهمشة من ممارسة مشاريع مصغرة مدرة للدخل.

٢- كما أنه كلما زادت معدلات التمويل متناهي الصغر وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وزاد معدل الإنفاق الحكومي وزاد أيضا الإنفاق على التمويل الرأسمالي (الاستثمار) انخفض معدل البطالة في مصر، بينما كلما ارتفع معدل التضخم وارتفع أيضا سعر الفائدة الحقيقي زاد معدل البطالة في مصر، وهذا ما يتفق مع الفرضية الثانية للدراسة التطبيقية وهي أن التمويل متناهي الصغر يساهم في تقليل معدل البطالة في مصر من خلال توفير فرص عمل وخاصة لقطاع الشباب.

٣- تتفق النتائج مع الفرضية الثالثة وهي أنه يتأثر كل من معدلي الفقر والبطالة بمجموعة من المتغيرات الأخرى بالإضافة إلى التمويل متناهي الصغر مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحجم الإستثمار والإنفاق الحكومي والتضخم وأسعار الفائدة, حيث إتضح من نتائج الدراسة أنه كلما زاد معل التمويل متناهي الصغر وزاد كل من الناتج المحلي الإجمالي والدخل والإنفاق الحكومي كذلك إنخفضت معدلات الفقر والبطالة والعكس صحيح , وكلما زاد معدل التضخم وارتفعت أسعار الفائدة إنخفضت معدلات التمويل متناهي الصغر وزادت بالتالي معدلات الفقر والبطالة في مصر.

وقد أجابت النتائج السابقة عن تساؤل الدراسة وهو؛ إلى أي مدى أثبت التمويل المتناهي الصغر جدواه في مجال مكافحة ظاهرة الفقر ومكافحة البطالة في مصر؟

٢- توصيات الدراسة:

١- ضرورة قيام الدولة بالعمل على تخفيض معدلات التضخم وتخفيض معدلات أسعار الفائدة الحقيقية لما لها من تأثير قوي ومباشر على قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر.
٢- ضرورة قيام الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي على برامج الصحة والتعليم والتديم والتأهيل الفني والمهني وتشجيع الاستثمار والعمل على زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لما لها من تأثير قوي ومباشر على قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر أيضاً.
٣- يجب تحسين بنية التمويل المتناهي الصغر في مصر، وذلك عن طريق توفير المزيد من الإمكانيات للمؤسسات المالية الصغيرة والمتوسطة، وتطوير شبكة الاتصالات وتحسين الخدمات المالية الرقمية, وتحسين بيئة الأعمال في مصر، وتبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية لتشجيع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
٤- يجب توفير التمويل متناهي الصغر بأسعار معقولة وميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتوفير خدمات مالية مبتكرة ودعم تكنولوجيا التمويل المتناهي الصغر.
٥- يجب تحسين التشريعات واللوائح المتعلقة بالتمويل المتناهي الصغر في مصر وتطويرها بشكل دوري ومستمر يتواكب مع التطورات المتلاحقة في هذا القطاع ، وذلك لتوفير بيئة أكثر جاذبية ومواتية للمؤسسات المالية الصغيرة والمتوسطة.
٦- يجب توفير الدعم التقني والتدريب للمؤسسات المالية الصغيرة والمتوسطة وكذلك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وذلك لتعزيز قدرتها على تقديم الخدمات المالية بفعالية وكفاءة، وتحسين القدرة على إدارة المخاطر المالية.
٧- يجب تعزيز التمويل الرقمي واستخدام التكنولوجيا وبرامج الذكاء الإصطناعي لتوفير خدمات مالية مبتكرة وميسرة للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
٨- يجب تشجيع ودعم ريادة الأعمال وتوفير بيئة داعمة للابتكار والإبداع في مصر، وذلك لتعزيز نمو الاقتصاد وتحسين فرص التوظيف وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.
٩- لابد من إعادة النظر في معدلات الفائدة والمصاريف الإدارية وغرامات التأخير المرتفعة المبالغ فيها, وتحسين أساليب التعامل مع العملاء وتطبيق مبادئ حماية العملاء طبقا للقرارات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية, وتطبيق مبادئ حماية العملاء من المديونية الزائدة وتقديم الاستشارات المفيدة لهم.
١٠- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بقطاع التمويل متناهي الصغر, وخاصة بأثر كل من جائحة كوفيد١٩ والحرب الروسية الأوكرانية وما نتج عنهم من ارتفاع كل من معدلات التضخم والبطالة وارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض سعر صرف العملة المحلية والركود التضخمي على قطاع التمويل متناهي الصغر وأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خاصة في ظل الظروف الحالية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- أنور عطية العدل، دور الصناعات الصغيرة والحرفية في التنمية، كتاب، القاهرة،٢٠٠٥.
٢- إيهاب طلعت الشايب، أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير المهني في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٢١.
٣- إيهاب السيد نعيم إسماعيل، تقييم أداء الصندوق الاجتماعي للتنمية من منظور التنمية المستدامة في مصر، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ٢٠١٦.
٤- إيهاب محمد عفيفي محمود، أثر الدور الحكومي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية (بالتطبيق على محافظة دمياط)، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا للبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، ٢٠٢١.
٥- إليزابيث ليتلفيلد وريتشارد روزنبرغ، تحطيم الحواجز بين التمويل الأصغر والنظام المالي الرسمي، بحث مترجم، من الموقع الرسمي للبنك الدولي، ٢٠١٥.
٦- تقارير إنجازات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر (تقارير متنوعة) منعام ١٩٩١ – ٢٠٢١.
٧- تقرير مركز معلومات البنك الدولي، المؤسسة المالية الدولية في مصر، أكتوبر ٢٠٠٧.
٨- التقاريرة السنوية للهيئة العامة للرقابة المالية من عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢٠ عن نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية، ٢٠٢١.
٩- تقرير الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر عن حالة التمويل متناهي الصغر في مصر من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠.
١٠-تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (تقارير متنوعة من ١٩٩٠- ٢٠٢١).
١١-جبريل محمد، الفقر في الوطن العربي، كتاب، ٢٠٠٧.
١٢-روبرت كاسيت، السكان والتنمية، كتاب مترجم، دار بشير، عمان، ٢٠٠١.
١٣-سلوى محمود أبو ضيف أحمد، دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر: دراسة كمية، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، بحث، مجلة أماراباك، المجلد السابع، العدد٢٢، القاهرة، ٢٠١٦.
١٤-شيرين بشرى غالى توما, دور التمويل متناهي الصغر في تخفيف حدة الفقر – أهمية التوازن بين كل من الأداء الاجتماعي والاستدامة المالي لمؤسسات التمويل متناهي الصغر – دراسة تحليلية للحالة المصرية, رسالة دكتوراه, قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة , القاهرة , ٢٠١٤.
١٥-شيرين بشري غالي، ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس،٢٠٠٦.
١٦-عبدالمطلب عبدالحميد، بنك الفقراء والتمويل متناهي الصغر، كتاب، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٣.
١٧-عبدالمطلب عبد الحميد، إقتصاديات التمويل متناهي الصغر، كتاب، القاهرة، ٢٠٠٨.
١٨-عبدالرازق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، كتاب، ٢٠٠١.
١٩-علي عبدالقادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، بحث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٢.
٢٠-عمر خفاجي، ماذا بعد التمويل متناهي الصغر: كيف يمكن للتمويل أن يدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر؟، بحث، معهد بحوث الريف والمجتمع المحلي، جامعة جلو سيسترشاير، المملكة المتحدة، ٢٠٢١.
٢١-فتحي حسن عوض حسين, التمويل متناهي الصغر وسبل تيسيره, رسالة دكتوراه, قسم الاقتصاد والمالية العامة- كلية الحقوق – جامعة حلوان , حلوان ٢٠١٢.
٢٢-قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر: قرارات جمهورية، مجلة المال والتجارة، نادي التجارة، القاهرة، ٢٠٢٠.
٢٣-كريم محسن فكري، نحو تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، رسالة ماجستير، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١.
٢٤-ماركو إليا، ترجمة: فادي قطان، التمويل متناهي الصغر، نصوص وحالات دراسية، كتاب، مشروع تمبوس-ميدا، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا، ٢٠٠٦.

٢٥-محمد شفيع إبراهيم محمد المغير, التمويل المصرفي للصناعات ومتناهية الصغر في مصر – الواقع والمستقبل, رسالة ماجستير, قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة المنصورة, المنصورة ٢٠١٦.
٢٦-مروة أحمد سامى الفقي, قياس أثر الوصول إلى التمويل في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة – دروس مستفادة من مصر والاتحاد الأوربي, رسالة ماجستير, قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة- القاهرة ٢٠١٦.
٢٧-مؤسسة بلانت فاينانس مصر، أثر التمويل متناهي الصغر في مصر- دراسة مسحية، ٢٠٠٨.
٢٨- هبة عبد المنعم والوليد طلحة وطارق إسماعيل، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كتاب، ٢٠١٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- African Development Bank, "Egypt Micro and Small Enterprise Support project: Project Completion report", 2011, pp.5-8.
2- Bass, Jacueline and Henderson, Katrena (2000), The microfinance Ecperience with savings mobilization, Technical note, no.3
3- The World Employment Programme at ILO., Dharam Ghai, 1999, Building Knowledge organizations.
4- Woller, G., Dunford, C.and wood worth, W. (2002), Where to Microfinance?, Romney Institute of public management, Marriott School, Brigham Young University.
5- Wrenn. Eoin (2007), Perceptions of the impact of Microfinance on Livehood security, development studies centre (DSC), Dubin, Ireland.